

تونس، في 16

مذكرة عمل

عدد 16 لسنة 2014

الموضوع : حول مساعدة المؤسسات الفندقية على تسوية وضعياتها إزاء الصندوق

المرجع : مراسلة السيد وزير الشؤون الإجتماعية عدد 22076
المؤرخة في 22 جويلية 2014

سعيًا من الصندوق إلى مساعدة المؤسسات الفندقية على خلاص الديون المتخذة بدمتها بعنوان إشتراكات الضمان الإجتماعي لتجاوز الصعوبات المالية التي تمرّ بها جراء الوضع الاقتصادي، ليكن في علم السيدات والسادة رؤساء المكاتب الجهوية والمحلية أنه تم إقرار تدابير إستثنائية لفائدة المؤسسات الفندقية الراغبة في خلاص ما علق بدمتها من ديون وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2014 وفقا للتمشي التالي :

*جدولة ديون مالكي النزل الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2013 على مدة أقصاها سبع سنوات بعنوان الأصل شريطة خلاص مساهمات الثلاثية الرابعة لسنة 2013 والثلاثيات اللاحقة ودفع تسبقة لا تقل عن 5 % من أصل الدين مع ضرورة تقديم المدينين منهم بمبلغ يساوي أو يفوق 500 ألف دينار لضمانات عينية أو بنكية للإنتفاع بهذا الإجراء.

*جدولة ديون المؤسسات المستغلة للنزل بمقتضى عقود كراء على المدّة المتبقية من العقد المبرم بين صاحب النزل والشركة المتصرفة بعنوان الأصل شريطة خلاص تسبقة ب 5 % ومساهمات الثلاثية الرابعة لسنة 2013 والثلاثيات اللاحقة مع ضرورة تقديم ضمانات عينية أو بنكية إذا كان مبلغ أصل الدين يساوي أو يفوق 500 ألف دينار.

.../...

مع العلم أنه يمكن لهذا الصنف من المدينين التمتع بجدولة على مدة أقصاها سبع سنوات في حالة تقديم الضمانات السالفة الذكر أو كفالة من قبل مالك المنزل.


وفي هذا الإطار، فإنه يتعين توجيه مراسلات إلى المؤسسات المعنية ودعوتها إلى تسوية وضعياتها وفقا للإجراءات المنصوص عليها صلب هذه المذكرة.

وفي جميع الحالات، فإن التمتع بهذا الإجراء الإستثنائي لا يحول دون مواصلة الصندوق للإجراءات التنفيذية المتخذة قبل صدور هذه المذكرة لإستخلاص المبالغ المعقولة توقيفيا أو تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدته.

هذا وتبقى الجداول المبرمة قبل صدور هذه المذكرة سارية المفعول.

ترفع الصعوبات الناجمة عن تطبيق ما ورد صلب هذه المذكرة إلى إدارة الإستخلاص والمراقبة.

إني أعير كل الحرص لتطبيق مقتضيات هذه المذكرة بكل دقة.


المدير العام
البنك الوطني